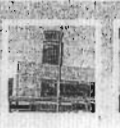

افتتاح المؤتمر الـ٣٥ للاتحاد العربي للمتداولين في الاسواق المالية

سلامه: معدلات الفائدة ربما تستقر او تتراجع تدريجيًا على الليرة او الدولار

طربيه: الثقة بالقطاع المصرفي تنعكس من خلال المؤشرات المحلية

اغتنم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة مناسبة افتتاح المؤتمر الـ٣٥ للاتحاد العربي للمتداولين في الاسواق المالية، للإعلان أن "معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية أو على الدولار الأميركي، من المتوقع أن تستقر أو أن تتراجع بشكل تدريجي في المستقبل القريب"، لافتاً إلى أنه "من المفترض أن يستمر هذا التوجه الديناميكي الإيجابي على الصعيدين المالي والاقتصادي، ما لم تتدهور الأوضاع السياسية والأمنية"، لكنه طمأن إلى أننا "سنحافظ في كل الأحوال على استقرار الليرة ونحن نملك الوسائل الكفيلة بتأمين هذا الاستقرار". ولفت إلى أن "تصنيف الأسواق لمخاطر لبنان جاء مماثلاً لتصنيفها المخاطر التي منحت درجة استثمار، مما يناقض تقويم وكالات التصنيف للمخاطر اللبنانية". واستبعد "حصول أي تغييرات جذرية أو حتى أي تبدل في النظام الرقابي الذي يرعى قطاعنا المالي"، وأمل "انطلاقاً من الوقائع والأرقام المبينة"، في "البقاء مسلحين بالثقة نفسها لمواصلة تعاملكم مع مؤسستنا المالية وأدواتنا المالية".

كلام الحاكم سلامة جاء خلال رعايته اليوم، افتتاح المؤتمر الـ٣٥ للاتحاد العربي للمتداولين في الاسواق المالية، والذي تنظمه جمعية الاسواق المالية في لبنان، في فندق "فنيسيا إنترکونتيننتال" – بيروت، بمشاركة رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه، رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار وعدد كبير من المصرفيين وأعضاء الاسواق المالية في لبنان والدول العربية.

بعد النشيد الوطني، ألقى رئيس جمعية الاسواق المالية نخلة خنيصر كلمة ترحيبية، ثم تحدث رئيس الاتحاد الدولي للمتداولين في الاسواق المالية عمر الجنيني وأشار الى انه "منذ تأسيس الاتحاد قبل ٣٧ عاماً في بيروت، تم تدريب ١٧٠ كادراً مصرفياً عربياً"، وقال إن "الإتحاد على أتم الاستعداد لاستقبال المزيد من الكوادر المصرفية لتدريبها على نفقة الاتحاد الخاصة". وأعلن انه "سيتم خلال هذا المؤتمر اختيار لجنة جديدة للاتحاد لمدة ٣ سنوات".

طربيه:

وكانت كلمة للدكتور طربيه هنا نصها: "نعيش اليوم في عالم مترابط ومتواصل، شهد واحدة من أقسى الازمات المالية الدولية، ولا يزال يحاول درء تداعياتها التي هزت اقوى الكيانات الاقتصادية، وضربت، في ما ضربت، مقومات ومؤسسات طالما اعتقدنا ان متانتها

• الدكتور طربيه.

• سلامة.

اقوى من اي خضات، وقوتها افعل في جبه اهتزازات مفاجئة او غير محسوبة. فدخلنا بذلك مرحلة عالمية جديدة في عالم الاستثمارات والانظمة المالية حيث ان كل السياسات التي دعت في الماضي القريب الى تحرير التجارة، والانفتاح على الاسواق المالية العالمية، أصبحت تنادي اليوم بتدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد المتعثر، ووضع أطر قانونية ورقابية أشد صرامة لها. لقد أظهرت الازمة المالية العالمية ان فكرة العولمة التي روجت على انها نعمة لم تكن في الحقيقة سوى نقمة. كما وأظهرت الازمة المالية، الحاجة الملحة إلى استخدام تقنيات جديدة لمراقبة الشركات العالمية العملاقة والمتشعبة، وخصوصاً تلك التي كانت مسبباً مباشراً في اندلاع الازمة المالية العالمية، التي أصابت وتصيب تداعياتها صلب الاقتصاد العالمي وكل قطاعاته من دون استثناء، مما يفرض تضحيات غير عادية ومعالجات جامعة يتحمل الجزء الاكبر من اعبائها من تسببوا فعلاً بانفجار الازمة بعدما تخلوا، من دون مبرر، عن الاسس والمعايير والاخلاقيات التي تضبط مسار الاعمال والعمليات في النظام الاقتصادي الحر. ونتيجة لذلك، تراجعت النشاطات التجارية في العالم وتعاظمت المخاوف من ظهور المزيد من الديون السامة، واشتد القلق حول ملاءة الكثير من المؤسسات المالية العالمية. ومع تزايد المخاوف كثر التهافت على السيولة مما سبب اضطرابات كثيرة في الاسواق المالية، وتراجعاً مخيفاً لأسعار الاسهم في البورصات العالمية، حيث تكبدت الاسواق المالية خسائر فادحة لا تعوض. وفيما تراجعت حركة التجارة الدولية ورؤوس الاموال تراجعاً هائلاً، عرفت أزمنة البطالة والفقر أعلى المستويات وأكثرها إلحاحاً للمعالجة.

وعرفت أعظم الاقتصادات الدولية ركوداً، فيما تباطأ بعضها الآخر بشكل ملحوظ. وأضحت قيمة الدولار الاميركي معلومة اقتصادية مهمة، اذ ان تداعيات صلابة الدولار او ضعفه يؤثر ليس فقط على تجارة الولايات المتحدة مع باقي العالم، وانما ايضاً على اسعار المواد الاولية والسلع والمعادن الثمينة، وعلى معدلات التضخم. وقد وردت أخيراً مؤشرات مقلقة من دون الـ bric أدت الى تراجع حاد للدولار الاميركي. وأيضاً في العام ٢٠٠٨، أدى هبوط الدولار الى الطلب المتزايد على النفط والتهافت على عملات اخرى ومواد اولية وسلع مختلفة، خصوصاً الذهب والمعادن الثمينة. وتسببت هذه الدوامة بارتفاع التضخم، فيما استمر الدولار في التراجع الى مستويات متدنية جداً.

هل سيستمر التراجع على هذا المنحى، وهل أضحت أيام الدولار معدودة؟ وهل ستحل عملات أخرى مكان الدولار، كعملة دولية؟ استناداً الى الدروس المستخلصة من الازمة العالمية، على النظام المالي العالمي ان يعود الى الاساسيات، واعتناق مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والاخلاقيات المهنية والقيم الاساسية والقواعد السليمة في ادارة المخاطر والسيولة، وتطبيق مبادئ معرفة العميل ومكافحة الجرائم المالية، وتطبيق مقررات مجموعة الدول الـ ٢٠، ومقاومة إغراءات الإثراء السريع، ووضع أنظمة وأطر تمنع المزورين والمتهورين من التسبب بأضرار عالمية فادحة.

اما في ما يختص بالمصارف العربية، فقد كان اداؤها جيداً نسبياً في خضم هذه الازمة، اذ اننا لم نشهد افلاس اي مصرف عربي وهذا بحد ذاته امر مهم جداً، بالنسبة الى المصارف العربية والى حكوماتها التي دعمتها، باعتبار ان سقوط اي مؤسسة مالية سيسبب كارثة، ويضرم النار في أتون الازمة المستعرة.

يهمني الاشارة في هذا المضمار، الى التجربة اللبنانية المميزة، في خضم الازمة العالمية وتداعياتها، لجهة دور البنك المركزي ولجنة الرقابة على المصارف فضلاً عن خبرات المصرفيين في التنبه إلى خطورة التوظيف في أدوات ومشتقات مركبة، وهذا ما ساهم في تحييد لبنان واقتصاده نسبياً عن التداعيات المباشرة للأزمة المالية الدولية.

وتنعكس الثقة في القطاع المصرفي اللبناني، رغم الازمات العاصفة في الداخل والخارج، من خلال المؤشرات الاقتصادية المحلية التي تسير حتى الآن، عكس تداعيات الازمة العالمية، والارقام تدل على ذلك: سواء كان يتعلق ذلك بفائض ميزان المدفوعات، والتراكم القياسي في احتياطي العملات الاجنبية لدى البنك المركزي، رغم ازمة السيولة العالمية، وكذلك ارتفاع موجودات المصارف ومؤشراتها الاساسية، وتحسن ارقام الصادرات اللبنانية، وازدياد حركة السياحة، وغيرها من المؤشرات الايجابية. وقد عرفت السياحة اللبنانية ازدهاراً قل مثيله، ويتوقع ان يصل معدل ناتج الدخل المحلي الى ٧٪ وهذه من أفضل النسب في المنطقة.

انه بالطبع وقت التحديات الكبيرة، انما هو أيضاً وقت اقتناص الفرص المؤاتية للتقدم في خضم الازمات الدولية. فالمسؤولية الملقاة على عاتقنا هي بالفعل كبيرة، اذ اننا لا نعمل فقط على تطوير أنظمتنا المالية والاقتصادية، وإنما نعمل ايضاً على تطوير مواردنا البشرية وتفعيلها ودعمها في سعيها الى الوصول الى أعلى القمم.

سلامة:

ثم ألقى الحاكم سلامة في المناسبة الكلمة الآتية: "أود أن أرحب بالمشاركين الكرام في المؤتمر السنوي الخامس والثلاثين للإتحاد العربي للمتداولين في الأسواق المالية الذي تنظمه جمعية الأسواق المالية في لبنان (ACI Lebanon). ومن دواعي سروري أن نستضيف هذا الحدث البالغ الأهمية في بيروت، نظراً إلى كفاءة المشاركين فيه وخبراتهم.

يشير التقرير الاقتصادي العالمي الأخير إلى أن الأزمة المالية قد ولت وأنه مع استئناف حركة التسليف من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي في سنة ٢٠١٠، وأن تأتي البلدان الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل وتركيا ودول الخليج في الطليعة.

لكن، بالرغم من عودة روح المخاطرة إلى الأسواق، فثمة قضايا عديدة ينبغي التطرق إليها، منها مستقبل الدولار الأميركي كعملة تداول في حركة التجارة العالمية.

صحيح أن احتياطات البنوك المركزية في العالم هي بنسبة ٦٠٪ بالدولار الأميركي، إلا أن الإحصاءات الحديثة قد أظهرت أن هذه المصارف المركزية بالذات باتت تحتفظ بـ٣٠ فقط من احتياطاتها الحديثة التكوين بالعملة الأميركية. فضلاً عن ذلك، إن قلق الأسواق على القيمة المستقبلية للدولار يتسبب بتقلبات في أسواق الصرف العالمية ويؤثر سلباً في التجارة العالمية.

الاقتصاد اللبناني اقتصاد مدولر. فالدولار لا يزال العملة المفضلة في أسواقنا. والواقع أن ٧٥٪ من المبادلات الاقتصادية تنفذ بالدولار وأن ٦٦٪ من مجموع الودائع موجود بالعملات الأجنبية، منها ٨٨,٩٪ بالدولار الأميركي. لذلك، سيبقى مصرف لبنان على ربط الليرة اللبنانية بالدولار، ويستبعد بالتالي حصول أي تغيير، إلا إذا قام المودعون بمحض إرادتهم، بتحويل ودائعهم المصرفية إلى عملة أجنبية أخرى.

من جهة أخرى، إن انخفاض قيمة الدولار عزز القدرة التنافسية للقطاعات اللبنانية المتعاملة مع الأسواق الخارجية، من دون أن يؤدي الأمر إلى أي تضخم. ومن شهر كانون الثاني حتى نهاية أيلول ٢٠٠٩، سجل ميزان المدفوعات فائضاً تراكمياً بلغ ٤,٨ مليار دولار، ومن المقدر أن تبقى نسبة التضخم ما دون ٣٪.

ويعتبر هذا الفائض قياسياً، إذ لم يسبق لميزان المدفوعات أن سجل فائضاً مماثلاً في الأشهر التسعة الأولى من أي سنة. كما أنه يتزامن مع تحسن في قاعدة ودائع القطاع المصرفي، التي تسجل نمواً سنوياً بنسبة ٢٠٪، من دون أن يقابل هذا التحسن أداء رديء للقطاعات الخارجية، الأمر الذي يعزى جزئياً إلى ضعف الدولار.

وعلى صعيد آخر، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد لبنان هذا العام نمواً حقيقياً بنسبة ٧٪، فضلاً عن تراجع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٥٠٪، في مقابل ١٨٠٪ منذ بضع سنوات. وهذه التطورات الإيجابية، المقرونة بميزانية المصرف المركزي القوية وبقطاع مصرفي سليم، تلعب دوراً هاماً في تعزيز الثقة، نتيجة لذلك تم تقويم تكلفة التأمين ضد المخاطر لـ٥ سنوات على سندات اليوروبوند بأقل من ٣٪.

أضف إلى ذلك أن تصنيف الأسواق لمخاطر لبنان جاء مماثلاً لتصنيفها البلدان التي منحت درجة استثمار، مما يناقض تقويم وكالات التصنيف للمخاطر اللبنانية. أما معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية أو على الدولار الأميركي، فمن المتوقع أن تستقر أو أن تتراجع بشكل تدريجي في المستقبل القريب. ومن المفترض أن يستمر هذا التوجه الديناميكي الإيجابي على الصعيدين المالي والاقتصادي، ما لم تتدهور الأوضاع السياسية والأمنية. إلا أننا سنحافظ في كل الأحوال على استقرار الليرة ونحن نملك الوسائل الكفيلة بتأمين هذا الاستقرار.

والجدير بالذكر أن تفاعل لبنان مع الأزمة المالية العالمية جاء مختلفاً كلياً عما جرى في البلدان الأخرى إذ أن الاقتصاد اللبناني كان يتحسن، فيما كانت الدورة الاقتصادية العالمية تشهد ركوداً. فلبنان اليوم يقطف ثمار تطبيق نموذج مصرفي قائم على معايير محافظة واحترازية.

وهذه المعايير بالذات هي اليوم موضع بحث سعياً إلى اعتمادها عالمياً، مثل خفض الرافعة المالية وفرض ضوابط تنظيمية على المشتقات والمنتجات المركبة وتعزيز سيولة المصارف وقيام المصارف المركزية بالإشراف على جميع الفاعلين في الأسواق المالية، والدؤول دون تعثر أي مصرف باعتبار أن هذا الخطر يهدد استقرار القطاع المصرفي ككل...

من هنا، نستبعد حصول أي تغييرات جذرية أو حتى أي تبدل في النظام الرقابي الذي يرعى قطاعنا المالي. وانطلاقاً من الوقائع والأرقام المبينة أعلاه، نأمل في أن تبقوا مسلحين بالثقة نفسها لمواصلة تعاملكم مع مؤسستنا المالية وأدواتنا المالية.